أثار برامج الإنفـاق العـام على النمـو الاقتصـادي
تحليل إحصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر .

بن عزة محمد
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة تلمسان
benazza.mohammed@yahoo.fr

شليل عبد اللطيف
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة تلمسان
Chelil.abdellatif@gmail.com

ملخص:
تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة في ميزانية الدولة من أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع.
حاولنا في هذه الورقة البحثية تحليل أثر الإنفاق العام على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر ، بحيث اتبعت الدولة سياسة تنموية وصفت من طرف العديد من الاقتصاديين بأنها توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، وشملت هذه البرامج اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و البرامج القطاعية غير الممركزة PSD البرامج البلدية للتنمية PCD ، والتي شملت عدة مجالات و اعتمدت خلالها عدة آليات.
جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تحقق مضاعف الإنفاق العام في القطاعات الأساسية المساهمة في الناتج المحلي الخام. وخلصت الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر هو متغير ومتذبذب نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة ، بينما يؤثر المجهود ألإنفاقي للدولة ويظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاعات الأشغال العمومية وقطاع الخدمات.
الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي ، مضاعف الإنفاق العام، الجزائر.

مقدمة:
تسعى جل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الإستغلال العقلاني للموارد ويعتبر النمو الاقتصادي أحد عناصر هذا التوازن المنشود، فهو الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات مستعملة في ذلك الميزانية العامة كأداة ووسيلة لتخطيط وتنفيذ برامج الإنفاق العام للرفع من الطاقات الإنتاجية في شكل استثمارات عمومية تشمل جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية ،ومن أجل إحداث تغييرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات .

والهدف من دراستنا لهذا الموضوع: أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتركيز على برامج الانفاق الاستثماري ، هو معرفة مدى إنتاجية المال العام المنفق في مختلف المجالات الاستثمارية. وإلقاء الضوء على الاتجاهات الحديثة في تسيير المال العام بمثابة ثورة بمعنى الكلمة في هذا المجال خاصة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القانون الحكومي والنتائج (1993) و كندا من خلال قانون الإدارة العمومية(La loi sur l'administration publique LAP 2000) ، وفرنسا من خلال القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية(LOLF2001).
والجزائر كغيرها من الدول شرعت في تنفيذ سياسة تنموية وصفت من طرف العديد من الاقتصاديين بأنها توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ، وشملت هذه البرامج اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و البرامج القطاعية غير الممركزة PSD البرامج البلدية للتنمية PCD ، والتي شملت عدة مجالات و اعتمدت خلالها عدة آليات.
من هذا المنطلق سوف سوف نعالج هذا الموضوع انطلاقا من الإشكالية المحورية التي تتمثل فيما يلي:
ما مدى مساهمة برامج الإنفاق العام في تحريك عجلة الاستثمار العمومي و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟
ومن خلال التساؤل المطروح كانت الرغبة كبيرة في معالجة هذا الموضوع، وكمنطلق في تحليلنا لهذا الموضوع وضعنا الفرضية التالية:
هناك علاقة طردية بين الإنفاق على الاستثمار العمومي ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر .

I-الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:
I-1- الإنفاق العام:
" النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"[1]
وبالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات النفقة العامة سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على المستوى

[1] - حسن مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2001 ، ص11.

التطبيقي الذي تُظهره موازنات الدولة، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين:[2] * المعيار الاقتصادي. *
المعيار الوضعي أو العملي:

I-2- العوامل المؤثرة في الإنفاق العام:

وهناك اعتقاد يقول أنه لا يجب أن تخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال 5- 25 إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية.[3] وبالتالي هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام للدول نذكر أهمها:

أولا: الفلسفة السياسية للنظام الاقتصادي : إن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي،

ثانيا: تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية: يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار التالي :

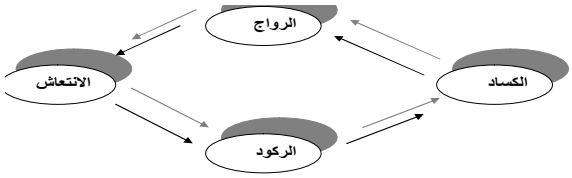

ثالثا: المقدرة المالية للدولة :وتعتبر المقدرة المالية للدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه ، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة

I-2- النمو الاقتصادي:

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع.

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ قلة الموارد[4].

و يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي عامة ما يقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط.

II التأصيل النظري لديناميكية تحقيق الإنفاق العام للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي :

تعبر فعالية النفقات العامة عن حجم الأهداف المنتظرة من خلال الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج انفاقي معين مقارنة بالأهداف المحددة مسبقا.[5] ويعتبر النمو الاقتصادي إحدى هذه الأهداف ، وقد تطرقت عدة نظريات إلى دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، وبالتالي كان لكل منها رأي مخالف للآخر .

II-1-وجهة نظر الكلاسيكية. لقد تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور ضيق للدولة حيث تم حصره في أقل الحدود والمتمثلة في المهام التقليدية لها،أولا حماية المجتمع ضد الاحتلال من الخارج،ثانيا حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الآخرين،ثالثا دعم المؤسسات والأشغال العمومية.[6]

و ركز الكلاسيك على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل ، ومن ذلك آراء "A.Smith" بأن العمل هو مصدر لثروة الأمة ، وتقسيم العمل. الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة،والاعتماد على آلية السوق (اليد الخفية)[7] في إعادة التوازن بالاضافة إلى أن الإنتاج هو دالة لعوامل عديدة هي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي ، والتغير في نمو الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها.[8]

كما زاد اهتمام النظرية الكلاسيكية بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة،(تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض،[9] وبالتالي التأكيد على ضرورة توازن الميزانية واعتبروه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض لأن النفقات العامة موجهة أساسا للاستهلاك وهذا سوف يؤدي إلى التضخم وفي ذلك يقول "آدم سميث": " the only good budget is a balanced budget".[10]

II-2-وجهة النظر الكينزية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي(أثر المضاعف): ظهرت أفكار الاقتصادي كينز John Maynard Keynes(1883-1946) ، من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة

---

[2] - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدر الجامعية للنشر، بيروت، 2008،ص469.

[3] -عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية–دراسة تحليلية وتقييمية،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ،ص183.

[4] - ناجي حسين خليفة: النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر،دط، 2001، ص 09.

[5]- François Ecalle, Maitriser les finance publiques pourquoi, comment? ,économica ,paris, 2004,p225
1-ALAN.J.Auerbach and Martin Fldstein,Hand book of Public Economics ,Volume 1,Elesevier,5edition,2005, p3

[7] - اليد الخفية: استعمل هذا المصطلح لأول مرة من قبل آدم سميث ، ومفاده أن الأفراد وفي سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة تتحقق بطريقة غير مباشرة المصلحة العامة .

[8] -مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات - الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007. ص62.

[9] -نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة I، دار المناهج،عمان، 2005، ص18.

[10] -سميرة بوخالفة، السياسة الميزانية في إطار برامج التصحيح الهيكلي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 1999،ص31.

والنقود"،والذي صدر في عام 1936، والذي ضمنه نقدا شديدا للنظرية الكلاسيكية، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة واتسع دورها في الحياة الاقتصادية ، وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها، وخاصة دورها الكبير في إحداث النمو الاقتصادي.

ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في "تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية"، أو بصفة مختصرة "هو مجموع الاستهلاك والاستثمار"[11]، من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة.[12]

ويرى "كينز" أيضا أن زيادة النفقات العامة في شكل إستهلاك أو استثمارات عمومية و تقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الإقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل [(13)]، وبالتالي فإن للإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي :[14]

كما أيد الاقتصادي (Alvin Hansen) في كتابه "السياسة المالية والدورات الاقتصادية" تحليلات كينز للمشكلات الاقتصادية وكذلك السياسات النشيطة للحكومة من خلال الإنفاق الحكومي في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فقد ركز كينز على ضرورة تفعيل دور الدولة من خلال الاقتطاعات الجبائية وتحفيز الاستهلاك وكذا الاستثمار العمومي،[15] ويمكن توضيح أثر الإنفاق العام على الدخل الوطني من خلال الرسم البياني أدناه:

الشكل البياني رقم(1): "نموذج تقاطع كينز" بين الانفاق الكلي والعرض الكلي.

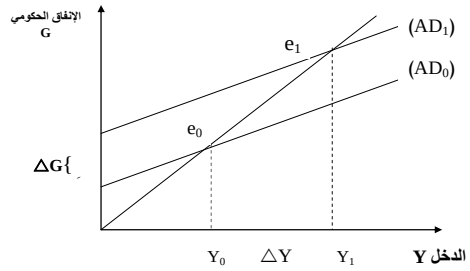

Source ; MICHEL Dévoluy , **Théories macroéconomiques** , 2eme édition, Armand colin , , Paris, 1998.

$$\triangle Y = K . \triangle I$$

الشكل البياني أعلاه يمثل الطلب الكلي مجموع الإنفاق الاستثماري (AD_0)، أما العرض الكلي يمثل بالخط 45^0، وتمثل نقطة التقاطع (e_1)نقطة التوازن بينِ الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الدخل الكلي (Y_0) ، ولكن عند مستوى هذا الدخل التوازني توجد فجوة انكماشية (تقدر بالمسافة $\triangle G$) فإذا قامت الدولة بزيادة حجم الإنفاق العام ليتم القضاء على هذه الفجوة ويزداد الدخل التوازني إلى(Y_1) (وهو دخل العمالة الكاملة). كما يلاحظ الزيادة في الدخل الكلي($\triangle Y$) أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي($\triangle G$) ويرجع ذلك الى ظاهرة مضاعف الإنفاق الحكومي.

إن فكرة المضاعف-التي طورها كينز-كانت ثمرة بحث الإنكليزي(Richard khan) سنة1931 والتي يؤكد بمقتضاها حتمية التزام الحكومة بتوفير البني التحتية لمضاعفة حجم التشغيل، فباجتماع مجموعة من الشروط لن يقتصر أثر هذه السياسة على عدد العمال المشغلين في شق الطرق وإنما سيكون أثرها أبعد من ذلك بكثير.

❖ إذا ما المقصود بمفهوم "أثر المضاعف" ؟

أثر المضاعف يعبر عن الزيادة في المداخيل و الإنتاج ($\triangle Y$) الناتجة عن إرتفاع مبالغ النفقات العمومية ($\triangle G$) بحيث أن تغطية هذه النفقات يكون عن طريق الموارد الجبائية،[16]

كما يمكن صياغة مفهوم أثر المضاعف على أنه:« هو عبارة عن أداة للنمو الاقتصادي وهو يوضح أثر تغير الاستثمار على الدخل الوطني ، أو هو المعامل الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة في الاستثمار»[17]

وإذا كان تركيز(Richard Kahn) على مضاعف التشغيل ، ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك ، والإنفاق العام ، والتصدير.ويمكن من خلاله تقييم فعالية السياسة المالية لذلك نستعين بما جاء به كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الاستدلال على شكل علاقة جبرية:[18]

$\triangle Y$

يعبر عن التغير في الدخل.

$\triangle I$ يعبر عن التغير في الاستثمار.

K معامل المضاعف.

---

[11]-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الخامسة،2005، ص63.

[12] - مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008،ص.151

3 - D. LABARONNE: Macroeconomie-les fonctions économiques-édition SEUIL ; PARIS ;1999 -P.29

[14] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص151.

[15] - Jacques Fantanel, Analyse des politiques économiques, office des publications universitaires, 2005,p35.

[16]- A. SAMUELSON : Les Grands Courants de la pensée économique-OPU-Alger 1993 -PP.475-476

[17] -بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2007،ص139.

[18] - ب.برنييه و ا سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع،لبنانن1989،ص163.

يعبر اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الانفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.[19] فالمعجل يبين أثر التغير الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

التغير في الاستهلاك

التغير في الاستثمار

ذلك أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات وآلات للرفع من الإنتاج وبالتالي الأرباح ، وبزيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل القومي ، ومما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل مما يحدث آثارا تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج

II-3-الدراسات الحديثة حول تأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي:

II-3-1-نموذج (Harrod - Domar) كما ظهر نموذج (Harrod - Domar) كتوسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية ، ويستند هذا النموذج على تجربة الدول المتقدمة ، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان ، وقد توصل إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو.[20]

II-3-2-نموذج بارو(Barro (1990) (1990 ومن أبرز النماذج التي أعطت للدولة دور في النمو الاقتصادي نموذج بارو(Barro (1990) (1990 الذي يبين أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي (Croissance endogène)، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص, الأمر الذي يساعد المؤسسات على الاستثمار أكثر لتحقيق النمو.

ومن خلال نموذج (Barro 1990) " le modèle de croissance endogène" [21] والذي من خلاله استنتج أن الانفاق العام هو منتج وأن حجم التدخل العمومي في الاقتصاد g/y يكون في حجمه الأمثل عندما تكون الانتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي dy/dg=1 (الشكل البياني رقم02).

الشكل البياني رقم (02): الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والإنتاجية الحدية للإنفاق العام.

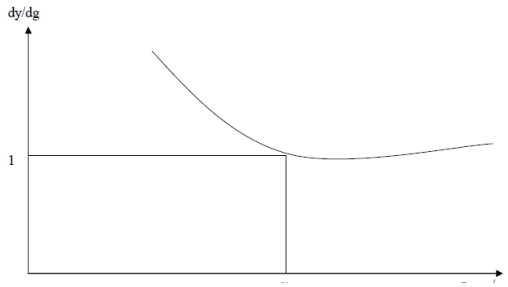

Source. Musa FOUDEH

وقدر Barro الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد بواسطة الانفاق العمومي ب α التي تراوح 30% من الناتج الداخلي الخام PIB (الشكل البياني رقم) ،[22] فيجب على الدولة ألا تقتطع من الدخل القومي لتغطية النفقات العامة إلا في حدود نسبة معينة ، مراعية في ذلك أن تترك لإفراد قوة شرائية مناسبة للأغراض الاستهلاكية ، وأن تمكنهم من تكوين رؤوس أموال إنتاجية جديدة(الشكل البياني رقم 03).[23] الشكل البياني رقم (03) : الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والنمو الاقتصادي:

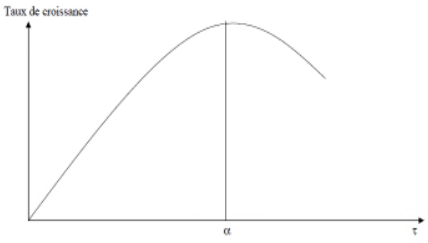

Source. Musa FOUDEH,op.cit.p14..

ووفقا لذلك عندما يكون حجم الحكومة صغيرا فان توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية . وهناك حدا اذا زاد عنه حجم الحكومة فان التدخل الحكومي يصاحبه انخفاض في معدل النمو. ويرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد يصاحبه زيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج ، كما يصاحب الزيادة في الإنفاق زيادة مماثلة من الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ في زيادة الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو.

II-3-3-نماذج الخدمات العامة: كما بدأت بعض النماذج الاقتصادية تدخل الخدمات العامة كأحد العناصر المؤثرة في

[19] - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية .ص81

[20] - المرجع السابق ، ص74.

[21] - Musa FOUDEH, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique - Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Libanm, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, UNIVERSITE de LIMOGES, 2007,p14.

[22] - ibid.

[23] - محمد حلمي مراد، مالية الدولة، عين شمس، مصر، ص112.

النمو ومن أهم هذه النماذج:[24] "نموذج السلع العامة للخدمات الحكومية المنتجة" (The public Goods Model of *Productive*) و"نموذج التكدس للخدمات الحكومية المنتجة" (The Congestion model of Productive Government Services) ، ويشير هذان النموذجان إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية

II-3-4-أعمال Daniel LANDAU) يعتبر (Daniel LANDAU) الاقتصادي الذي قام بدارسة لاختبار درجة النمو في البلدان النامية للفترة ما بين 1960-1980.[25] وكانت هذه الدراسة بالنسبة له لشرح الاختلافات في أداء هذه البلدان من حيث النمو من سماتها الخاصة : مستوى الدخل الأولي للفرد ، معدل النمو السكاني لهذه الفئة من السكان ، والاستثمار الخاص ومعيار أو أكثر فيما يخص الرأس المال البشري والتنمية البشرية[26] ، وحصة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي. الاستنتاج الذي يبرز هو أن حصة الاستهلاك العام. باستثناء الإنفاق العسكري ، والتعليم. يخفف كثيرا من النمو الاقتصادي.أما الإنفاق العسكري ، والتعليم لا يبدو أن يكون له أثر واضح على النمو إلا إذا كان له مخرج ذو فعالية كبيرة .

وعلى جانب آخر. إذا كان الاستثمار العام يأخذ بعين الاعتبار مصادر تمويل كصافي الاقتراض والضرائب الإضافية (عبء زائد) هو في الواقع ليس له أثر إيجابي على النمو، وبالتالي يرى *(Daniel LANDAU)* أن هذه النتيجة مهمة بالنسبة للبلدان النامية لأن نسبة الاستثمار غالبا ما تكون عالية من PIB (7 ٪ في المتوسط)،وغالبا ما قدم باعتباره عاملا ضروريا للتنمية حتى وإن كان ينطوي على تضحية كبيرة من الاستهلاك.

والعديد من الدراسات لاقتصاديين شملت الدول ذات الحجم الكبير لوحظ فيها تدني لمستويات النمو الاقتصادي وأرجع ذلك إلى ضعف إنتاجية القطاع العمومي وكذلك ثقل ميزانية الخدمات الاجتماعية.

[Easterly & Rebelo (1993), Tanzi & Schuknecht (1996), King & Rebelo (1998)]

III- دور برامج الإنفاق العام الاستثماري في تحقيق النمو الاقتصادي في حالة الجزائر:

لقد عرفت الجزائر في منتصف(1986) الثمانينات أزمة بترولية خانقة جراء انخفاض سعر البترول إلى قيم متدنية، باعتباره العنصر الأساسي في إيرادات ميزانية الدولة وكذلك يمثل اكثر من 98% من صادرات الجزائر. مما استدعى بالسلطات الجزائرية إلى ضرورة الشروع في إصلاحات اقتصادية في مختلف الميادين والمجالات ، بغية الرفع من معدلات النمو المتدنية لما له من أثر بالغ على القطاعات الأخرى، كما أعقبت هذه المرحلة سياسة تنموية توسعية في الإنفاق العام من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ جد ضخمة للدفع بعجلة النمو والتنمية في شتى المجالات.

III-1- تطور برامج الإنفاق العام المخصصة للاستثمار العمومي: لقد عرفت النفقات العامة الاستثمارية تطورا ملحوظا خلال مرحلة الدراسة وذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول، وهذه الزيادة انحصر معدلها بالنسبة PIB ما بين 28.9 % و 39.1% ، وكان هذا الارتفاع المسجل سببه كذلك الاستثمارات العمومية المبرمجة في هذه الفترة، حيث ارتفعت النفقات الاستثمارية بنسب متفاوتة مثلما يوضحه الشكل البياني أدناه.

الشكل البياني رقم (04): تطور النفقات العامة الاستثمارية والجارية في الجزائر خلال الفترة 2010/2001:

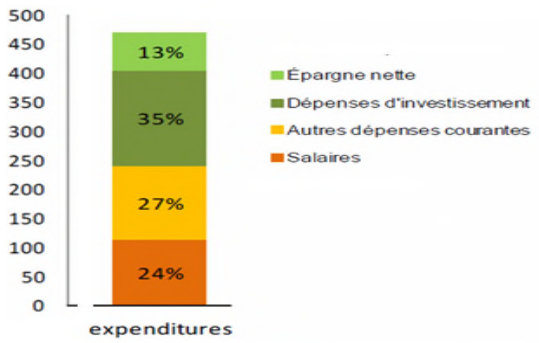

Source: Rapport du FMI n° 12/20; Algérie

من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ زيادة متواصلة في النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية (محل تركيز الدراسة) والتي لم تشهد الجزائر مثلها منذ الاستقلال،حيث وصلت نسبتها في الفترة 2010/2001 إلى ما يقارب 35 % من مجموع النفقات العامة، وذلك راجع للسياسة الاستثمارية المنتهجة في هذه المرحلة والتي سوف نتطرق إليها في العنصر الموالي بالتفصيل.

III-2-اعتمادات الإنفاق العام المبرمجة والاستثمارات العمومية المحققة وتأثيرها على النمو الاقتصادي:

III-2-الاستثمارات العمومية المحققة خلال الفترة 2010/2000: لقد شهدت الفترة الممتدة بين 2010/2000 عدة انجازات والتي يمكن ملاحظتها من خلال الاعتمادات المبرمجة ضمن الميزانية العامة والتي تعتبر أرقام تقديرية

[24] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2003، ص150.

[25]-Bernard Landais , Leçons de politique budgétaire, balises, paris, 1998, p 196.

[26] - ويقصد "بالرأس المال البشري" مجموع المهارات والخبرات اللازمة لاستغلال الرأس المال المادي ، وكذلك المستوى الصحي الذي يسمح بالمحافظة على القوة العاملة.

والتي تقودنا إلى تحليل الإنجازات الفعلية من خلال الاستثمارات العمومية ضخمة المحققة في مختلف المجالات والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (05): عدد المشاريع المبرمجة خلال الفترة 2010/2000:

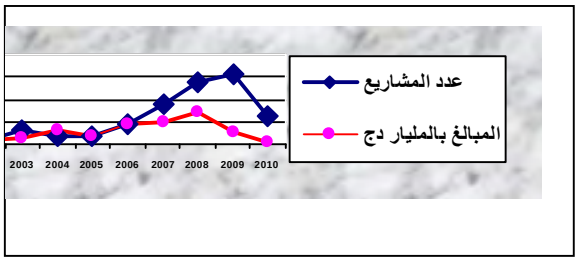

Source: ANDI : http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets le 19/12/2012.

والملاحظ أن الزيادة في عدد المشاريع الاستثمارية خلال هذه الفترة كان في خضم تنفيذ مشروعي الإنعاش الاقتصادي ومشروع دعم النمو، وتوزعت هذه المشاريع على عديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية والمساهمة في خلق الثروة يمكن التطرق إليها من خلال الجدل الموالي:

الجدول رقم (02): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات ، وهو موضح من خلال الشكل البياني الموالي:

القطاع	النقل	البناء والأشغال العمومية والري	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصحة
عدد المشاريع	14 644	4 796	2 622	2 091	354	348
المبلغ بالمليار دج	171	170	1205	273	14	19

Source: Ibid.

هذا الزخم من المشاريع المنجزة في هذه الفترة تم تقسيمها إلى مشروعين مهمين هما مشروع الانعاش الاقتصادي الذي خصص له 7.7 مليار دولار، ومشروع دعم النمو الذي خصص له مبلغ قدر ب 50 مليار

1- مشروع الإنعاش الاقتصادي:

الجدول رقم (03): توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي:

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى
المخصصات المالية	47	65	113	210
النسب المئوية	8.95	12.38	21.52	40

المصدر : قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

الوحدة :المبالغ بمليارات دج

ومن أهم الأهداف التي رصدت لهذا البرنامج كما يلي:

- تحسين أداء مستوى النمو.
- تحسين و ترقية منافسة المؤسسات
- القضاء على الفقر والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين..
- محاربة البطالة.
- تدعيم البنية التحتية

2- مشروع دعم النمو الاقتصادي: هذا المشروع الثاني ضمن السياسة التنموية الجديدة في البلاد خصص له مبلغ ضخم قدر ب 50 مليار دولار، تم توزيعه على القطاعات المبينة في الجدول الموالي

الجدول رقم(04): التخصيصات المالية لمشروع دعم النمو:

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	%
أولا :برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها:	1.908,5	%45.5
ثانيا –برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها:	150,00	%40.5
ثالثا –برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:	10,15	%8
رابعا –تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	4,0	%48
خامسا – برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50,0	%1.1
المجموع البرنامج الخماسي2005 /2009	4.202,7	%100

المصدر: نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، أفريل 2005.

قد جاء مخطط دعم النمو لإقتصادي ليتم النقائص التي نتجت عن برنامج الإنعاش الإقتصادي، وقد خصص له مبلغ ضخم يقارب 55 مليار دولار لإعادة إنعاش الاقتصادي، بحيث عرفت النفقات العامة الإستثمارية نموا معتبرا خلال الفترة ما بين 20010/2005، يوجه في معظمه إلى التنمية المحلية و النهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة و الاستراتيجية كقطاع البـــناء و الأشغال العمومية الذي استفاد من مبلغ مهم قدر ب600 مليار دج وذلك راجع لبرمجة انجاز الطريق السيار شرق غرب،وقطاع السكن استفاد من 555مليار دج لإتمام برنامج المليون سكن،بالإضافة إلى وقطاع النقل هو الآخر استفاد من مبلغ 700 مليار دج لعصرنة هذا القطاع. وهذا ما يفسر توجه الدولة نحوى سياسة تنموية طموحة وبعث جديد لدور الدولة من خلال هذين البرنامجين.

فخلال سنوات 1999-2004 تعزز النمو وتسارعت وتيرته (ربح درجتين أو أكثر في السنة لتبلغ 6.8% سنة 2003) وتحسنت نوعيته ، لاسيما في قطاعات الفلاحة والمحروقات والبناء، ويبقى النمو الصناعي وحده غير كافي ودون المستوى المطلوب. وذلك أن النمو مدعم بواسطة النفقة العمومية ولكن ليس وحدها.[27]

وبذلك تركز الحكومة على تطبيق إستراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان حيث خصص لهذه الأخيرة نسبة 45.5

% من مجموع الاستثمارات وتم التركيز كذلك على الاستثمار في المنشآت الأساسية بنسبة 40.5% من أجل بناء الاقتصاد الوطني ومواكبة

III-2- تحليل تطور نسبة النمو في القطاعات الاقتصادية بالنظر للاستثمارات المحققة:

في هذه المرحلة ارتفعت نسبة النمو (التي لم تعرفها الجزائر من قبل) من 3.2% سنة 1999 إلى أقصاها 6.8% سنة 2003، و5.2 سنة 2004، وكانت ما بين 4.9 % سنة 2006، و 5.3% سنة 2009.والجدول الموالي يوضح تطور نسبة نمو مختلف القطاعات الاقتصادية

الجدول رقم (06): نسب نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2009/1999

	1999	2001	2002	2004	2006	2008
المحروقات	6.1	-1.6	3.7	0.9	-2.5	-0.9
الفلاحة	2.7	13.2	-1.3	6.41	4.9	-
الصناعة	1.62	1.1	2.9	2.6	2.8	4,3
الأشغال العمومية	1.4	2.8	8.2	8	11.6	-
الخدمات	3.14	3.1	5.4	7.7	6.5	-

المصدر:- وزارة المالية http://www.mf.gov.dz/-

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، ديسمبر 2009.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ معدلات نمو متباينة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل كما يلي:

III-2-1-قطاع المحروقات:

قطاع المحروقات عرف نسب نمو متباينة وذلك راجع للتغيرات الخارجية التي تطرأ على أسعار البترول و معدلات الإنتاج المفروضة من OPEC ، بحيث أن مؤشر إنتاج هذا القطاع يسجل نموا سلبيا في السنوات الأخيرة(2007و2008)، إذ يسجل معدل سلبي (- 0,9%) سنتي 2008 و2007. وقد أثرت هذه النتيجة سلبا على معدلات النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني بسبب ثقل فرع "المحروقات" في تكوين القيمة المضافة، وله وزن ثقيل كذلك في تكوين الناتج الداخلي الخام بنسبة 36.7 % سنة 2011 مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (06): التكوين القطاعي للناتج الداخلي الخام:

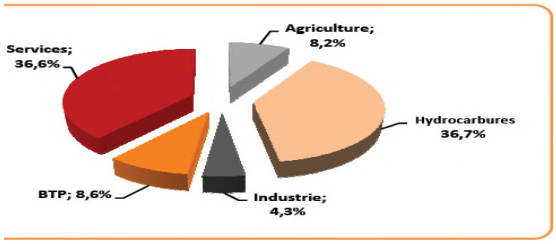

Source: Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2011; p15

كما أن مؤشر إنتاج هذا القطاع يسجل نموا سلبيا قدره (-2,4%) بالنسبة للسنة المالية 2008 مقارنة بسنة 2007. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الإنتاج بتذبذب أسواق الخام الدولية، بالإضافة إلى قلة الطلب على المحروقات خلال الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول التي وصلت إلى أقل من 50 دولار للبرميل ، مما أدى بالدول المصدرة بتخفيض معدل الإنتاج اليومي بأكثر من مليون برميل.

III-2-2-قطاع الفلاحة:

عرف هذا القطاع هو الآخر تذبذب في نسب ومعدلات الانتاج والنمو المسجلة حيث كانت اعلى معدلات سجلت في هذا القطاع سنتي 2003 و2008 مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (07): تطور معدل إنتاج و نمو القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام

[27] - عبد اللطيف بن أشنهو ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق ، ALPHA Design 2004 ، ص 84 .

Source: Ministère de la prospective et des statistiques, op.cit, p17.

وعن أسباب هذا الارتفاع في موسم 2009/2008 الذي قاربت نسبة نمو القطاع 19 % وكذلك سنة 2003 ب17% ، ويرجع ذلك لسببي هما : [28] موسم الأمطار الذي سجلته هذه السنة والنتائج الأولية لبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ، وبرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية (PNDRA). والشكل البياني الموالي يوضح معدلات إنتاجو نمو قطاع الفلاحة ومقدار مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

III-2-3-قطاع الصناعة: لوحظت نسب نمو منخفضة جدا في إنتاج القطاع الصناعي العمومي من سنة لأخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء و الأشغال العمومية.[29] وذلك ما يوضحه الشكل البياني.

الشكل البياني رقم(08): تطور المؤشر العام للإنتاج الصناعي(1997-2008)

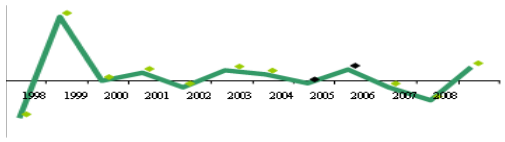

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008.ص27.

واستمرت هذه الوضعية للقطاع الصناعي بدون تدخل للسلطات العمومية في تحسين هذا القطاع بدليل نسب النمو جد المتواضعة التي سجلت في سنتي 2010 و2011 مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): تطور القطاع الصناعي بين سنتي 2010 و 2011:

Indice de production industrielle et évolution de quelques agrégats- secteur public						
	2010	2011	Evol(%)	CA	VA	CB
Indice général	359,6	360,9	0,4			
Indice hors hydrocarbures	307,3	314,6	2,4			
Indice ind. Manufacturière	202,4	200,5	-0,9			
Energie	1239	1340,4	8,2	-	-	-
Hydrocarbures	545	525,5	-3,6	-	-	-
Mines et Carrières	531,2	480,6	-9,5	-	-	-
I.S.M.M.E.E	220,1	212,3	-3,5	3,8	0,9	-15,7
Mat.Const. Céramique et verre	429,7	416,0	-3,2	13,2	15,2	4,2
Chimie, Caoutchouc, Plastiques	252,1	236,8	-6,1	8,9	12,9	23,1
Ind. Agro-Alimentaire, Tabac, Alum.	121	146,7	21,2	41,4	36,3	1,9
Ind. Text. Bonneterie Confection	65,5	57,9	-11,6	-0,3	-1,5	-93,0
Ind. Cuirs et Chaussures	24,8	22,2	-10,5	-2,7	-3,4	-93,8
Ind. Bois, Liège, Papier Imprim	73,6	64,8	-12,0	-1,2	5,8	28,2
Industries Diverses	32,5	34,1	4,9	-	-	-

CA : chiffres d'affaires, VA : valeur ajoutée, CB : découvert bancaire pour les principales entreprises du secteur.

Source: Ministère de la prospective et des statistiques, op.cit, p22.

وبالرغم من تسجيل بعض النتائج الإيجابية المسجلة مثل ارتفاع إنتاج قطاع الصناعات الغذائية 21% سنة2011 مقابل 3.3.% سنة 2010، وارتفاع إنتاج الحليب سنة 30.1% سنة 2011 مقابل 10.6 سنة 2010.[30] ،وحسب آخر التقارير لديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012 أنه تم تسجيل ارتفاع النمو الإجمالي للقطاع الصناعي ب 1.2% بينما القطاع الصناعي خارج المحروقات نما ب4.6 % بالمقارنة بسنة 2011 الذي شهد انخفاضا ملحوظا، ودعم ذلك نمو قطاع صناعة الجلود والأحذية بنسبة 12.4% وكذا نمو قطاعات المعدنية. بينما شهدت جل القطاعات الصناعية الأخرى تأخرا ملحوظا[31]

رغم بعض التطورات الحاصلة إلا أنه يبقى القطاع الصناعي جد متأخر ، فقد تم ترتيب الجزائر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية من خلال مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تصنيف الذي وضعته المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في تقريرها تحت عنوان التقرير الصناعي العربي سنة 2007 ،[32] وذلك ما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (09): مساهمة القيمة المضافة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

[28]- Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004,P4

[29] - شيبي عبد الرحيم ، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز:حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2007 ، ص 243 .

[30] - Ministère de la prospective et des statistiques, op.cit, p23.

[31] - تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012.

[32] - المنظمة العربية للصناعة والتعدي، التقرير الصناعي العربي، العدد الأول ، ديسمبر 2007، ص36.

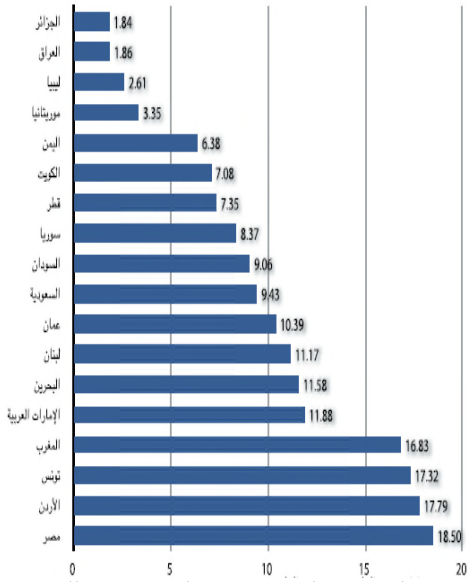

المصدر:المنظمة العربية للصناعة والتعدي، التقرير الصناعي العربي، العدد الأول ، ديسمبر 2007، ص36.

وتبقى الأسباب وراء تراجع هذا القطاع في عدم الاهتمام من طرف الدولة بهذا القطاع، والعراقيل الموجودة والمستمرة في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أغفلت الدولة تركيزها على الاستثمارات العمومية في القطاعات الصناعية الإستراتيجية مثل قطاع الحديد والصلب الذي تأخرت فيه الجزائر، فقد تم ترتيبها في المرتبة الأخيرة ضمن الخمسة دول الأول عربيا في إنتاج الحديد والصلب.مثلما هو موضح في الشكل البياني: الشكل البياني رقم (10): أكبر خمسة منتجين للحديد والصلب في العالم العربي:

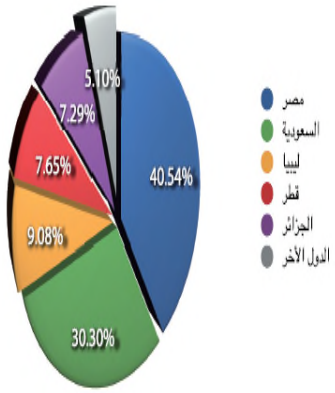

المصدر:المنظمة العربية للصناعة والتعدي، مرجع سبق ذكره، ص48.

من خلال تحليل معدلات النمو في القطاعات الثلاثة السابقة فانه لا يظهر تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي نظرا لتأثرها بعوامل أخرى التي سبق ذكرها وبالتالي لا يوجد أثر مضاعف الإنفاق العام.

III-2-4-قطاع الأشغال العمومية: عرف تنمية كبيرة بتسجيله معدلات نمو جيدة بلغت أقصاها 8.2% سنة 2002 وهي أعلى نسبة في جميع القطاعات، تطور بمعدل 11.6 % ، ومن ناحية حصته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت من 8.5% سنة 2003(13.2% خارج المحروقات) إلى 8.7% سنة2007 (17.5% خارج المحروقات). بينما انخفضت قيمة نمو هذا القطاع في سنة 2011 إلى 3% [33] بالمقارنة مع الفترة 2009/2006 التي وصلت إلى 8.4 % ، وعموما يرجع هذا الارتفاع لأسباب أهمها الزيادة في الانفاق الرأسمالي ب23% نظير الزيادة في نسبة الاستثمار في البنية التحتية.

بحيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية مقارنة بإجمالي ميزانية التجهيز ضمن برنامجي الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو من 8.9 % سنة 2000 إلى 47.5% سنة 2006 وشملت عدة قطاعات حيوية.

كما أكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009 أنه تم انجاز ما يفوق مليون سكن مع نهاية سنة 2009 موضحا أن وتيرة الانجاز انتقلت من 110000 سكن/سنويا سنة 2004 إلى 220000 سكن سنة 2008 ثم إلى 275000 سكن سنة 2009 ، وبلغت ميزانية وزارة السكن خلال سنتي 2009 و 2010 حوالي9.9 مليار دج و10.7 مليار دج على التوالي.[34] كما أن المجهود الاستثماري الجبار المبذول في مجال المنشآت بدأ يعطي ثماره، سواء من خلال توسيع شبكات الطرقات وتكثيفها،ومن خلال إنشاء الطريق السريع شرق غرب، يبلغ طوله 1.216 كلم، ليكون همزة وصل بين ولايتي عنابة وتلمسان مرورا بـ 24 ولاية من البلاد. إذ هناك ما لا يقل عن 538 جسرا و13 نفقا وعشرات المفارق التي تربط المدن النائية البعيدة عن خط الطريق السريع. وإستفاد الطريق السريع السيار شرق غرب من غلاف مالي يزيد عن 800 مليار دينار .وبالتالي يظهر جليا أثر مضاعف الإنفاق العام على هذا القطاع.

III-2-5-قطاع الخدمات: بينما قطاع الخدمات هو الآخر ظهر عليه جليا تأثير مضاعف الإنفاق العام من خلال تسجيله معدلات نمو جد مقبولة وصلت أقصاها إلى 7.7 سنة 2004 و6.9 سنة 2007 .

III-3-تقييم أثر برامج الإنفاق العام والسياسة الاستثمارية العمومية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010/2000 ... بين التذبذب والضعف:

إن عملية التقييم تتعلق بصورة كبير ة بمعرفة جيدة بالتكلفة الموظفة والمعبر عنها ببرامج الإنفاق العمومي في سبيل

[33] -ibid.

[34]- Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, rapport sur la situation des droits économiques,sociaux et culturels en algérie,p17.

تحقيق الخدمة العمومية ومقارنتها بأثر تلك الخدمة على الصالح العمومي ، وهذا ما يعبر عنه بالتخصيص الأمثل للموارد.[35]

وتأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والذي يعبر عن بمدى انتاجية هذا الإنفاق، ففي حالة الجزائر و بالمقارنة مع دول أخرى ، فمقدار الإنفاق الاستثماري هو مرتفع لكن ترجمته على صعيد النمو الاقتصادي هو ضعيف مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (): الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي.

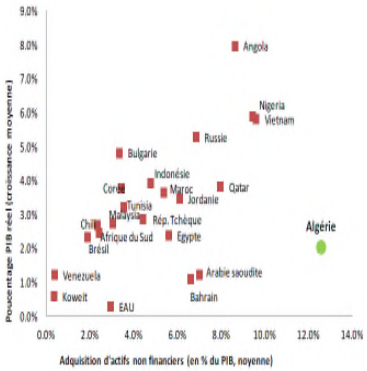

Source: Fonds monétaire international, Rapport du FMI n° 12/20; Algérie : Consultation de 2011 au titre de l'article IV — Rapport des services du FMI; note d'information au public sur l'examen par le Conseil d'administration; Janvier 2012;p31.

والسبب في ذلك هو نظرا أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وخاصة قطاع المحروقات الذي يتأثر بعوامل خارجية ناتجة عن التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول و معدلات الإنتاج المفروضة من OPEC ، أما قطاع الفلاحة فيعرف هو الآخر تذبذب بسبب تأثره بموسم الجفاف و الأمطار ، بينما قطاع الصناعة يلاحظ نسب نمو متواضعة جدا ، ولكن يعرف هذا القطاع ارتفاع إنتاج القطاع الخاص. بينما عرف انتاج القطاع الصناعي العمومي تقهقرا وانخفاضا كبيرا من سنة لأخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء و الأشغال العمومية.

بينما يؤثر المجهود الإنفاقي للدولة ويظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاع الأشغال العمومية الذي عرف تسجيل معدلات نمو جيدة وارتفاع حصته في الناتج الداخلي الخام وصلت أقصاها إلى 8.5% سنة 2003، وهذا راجع لأسباب أهمها الزيادة في الانفاق الرأسمالي في مجال المنشآت السكنية، و توسيع شبكات الطرقات وتكثيفها،و إنشاء الطريق السريع شرق غرب كما أن قطاع الخدمات هو الآخر ظهر عليه جليا تأثير مضاعف الإنفاق العام من خلال تسجيله معدلات نمو جد مقبولة وصلت أقصاها إلى 7.7 سنة 2004 و6.9 سنة 2007 .

وما يؤكد ذلك من خلال دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2008 على عينة من 93 دولة شملتها الدراسة فيما يخص الإنتاجية الإقتصادية أن الجزائر تأتي في المرتبة 85، رغم الإستثمارات الضخمة في الآونة الأخيرة والتي تعتبر الأحسن في المنطقة.[36]

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية وتحقيق مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التسيير الجيد لبرامج الانفاق العام في الاستثمارات المنتجة يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية من بينها النمو الاقتصادي.

النظام الميزاني الجزائري الحالي لا تستعمل فيه تقنية "ترشيد الخيارات المالية" [37] بالإضافة إلى غياب استعمال الأسس الحديثة(معايير الحوكمة) في مجال تسيير الميزانية العامة وهذا ما يفتح المجال أمام ممارسات عديدة تساهم في التقليل من رشادة إنفاق المال العام على مختلف الاستثمارات العمومية وبالتالي الإخفاق في تحقيق الأهداف المعلنة من بينها النمو الاقتصادي.

تأثير برامج الإنفاق العام الموجهة للاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر هو ضعيف نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في معدل النمو وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة ، بينما يؤثر المجهود ألإنفاقي للدولة ويظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاعات الأشغال العمومية والخدمات. وهذا ما ينفي الفرضية الموضوعة.

التوصيات:

- ضرورة البدء في إصلاح الميزانية العامة والتخلي على النهج التقليدي في تسييرها والإعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال فهناك عدة أساليب مثل ميزانية الأداء والبرامج، وميزانية التخطيط والبرمجة، وميزانية الأساس الصفري
- الاعتماد على مكاتب دراسات متخصصة في مجال دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية من أجل تحقيق الأهداف المحددة مسبقا وتلافي التأخر وزيادة تكاليف المشاريع، بالإضافة إلى العمل على توجيه

[35] - Laurence CUVILLIER, L'évaluation de l'efficacité de la dépense publique dans le contrôle de la gestion opéré par les chambres réginnnales des comptes, mémoire de DEA, université Lille 2.p17.

[36]- FMI, Bulletin Economique N°6 Novembre/Décembre 2007.P2.

[37]-DENIDENI Yahia , La pratique du système budgétaire de l'état en algerie , OPU, Alger , 2002 , p315:

الاعتمادات المالية إلى البرامج الاستثمارية المنتجة للقيمة المضافة .

- ضرورة تحسين والرقي بفعالية برامج الإنفاق العام لأنه من أهم أسباب تحسين فعالية النفقات العامة وتحقيقها لأهدافها المرغوبة على مختلف الأصعدة ، ضرورة تحسين طرق التسيير في القطاع العمومي، المبنية على معايير حديثة لتقييم الأداء وتفعيل عنصر الرقابة. لأنه أصبح الاهتمام بتحقيق النتائج أكثر من الاهتمام بحجم الموارد المتاحة أي الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج« *Le passage d'une logique de moyen a une logique de résultats*» ، وهذا ما أصبح واقعا أمام المسيرين للهيئات العمومية وخاصة تلك التي تمنح لها الاعتمادات المالية من أجل تقديم الخدمات العمومية للمواطنين.[38]

المراجع:

1- المراجع باللغو العربية:

1. بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2007،ص139.
2. ب.برنييه و ا سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع،لبنان1989،ص163.
3. سميرة بوخالفة، السياسة الميزانية في إطار برامج التصحيح الهيكلي ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 1999.
4. عبد اللطيف بن أشنهو ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق ، ALPHA Design 2004 ، ص 84 .
5. ناجي حسين خليفة: النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر،دط، 2001، ص 09.
6. حسن مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2001 ، ص11.
7. موسى رحماني، وسيلة السبتي:تسيير تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية،ملتقى دولي،جامعة الحاج لخضر باتنة.
8. شيبي عبد الرحيم ، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز:حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007.
9. : أحمد شريقي :تجربة التنمية المحلية في الجزائر،في الموقع www.ulum.n/d175htm
10. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الخامسة،2005، ص63.
11. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
12. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية– نظريات وسياسات وموضوعات -الطبعة I ، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
13. مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008،ص151.
14. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدر الجامعية للنشر، بيروت، 2008،ص469.
15. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2003، ص150.
16. نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، دار المناهج،عمان، 2005.
17. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، عين شمس، مصر، ص112.
18. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية .ص81
19. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002
20. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008،
21. العربية للصناعة والتعدي، التقرير الصناعي العربي، العدد الأول ، ديسمبر 2007
22. نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، أفريل 2005.
23. قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

24. ALAN.J.Auerbach and Martin Fldstein,Hand book of Public Economics ,Volume 1,Elesevier,5edition,2005.
25. Y. Benabdallah Chercheur CREAD Alger, Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l"environnement de l'investissement?,article non publier,
26. Bernard Landais , Leçons de politique budgétaire, balises, paris, 1998.
27. DENIDENI Yahia , La pratique du système budgétaire de l'état en algerie , OPU, Alger , 2002
28. Musa FOUDEH, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique -Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Libanm, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, UNIVERSITE de LIMOGES, 2007.
29. François Ecalle, Maîtriser les finance publiques pourquoi, comment? ,économica ,paris, 2004.
30. Isabelle Joumard, Per Mathis Kongsrud, Young-Sook Nam et Robert Price, Améliorer le rapport cout-éfficacitté des dépenses publiques-l'expérience des payes de l'OCDE :, Revue économique de l'OCDE , n° 37, 2003
31. D. LABARONNE: Macroéconomie-les fonctions économiques édition SEUIL ; Paris ;1999 .
32. Jacques Fantanel, Analyse des politiques économiques, OPU, 2005.
33. Michel Devoluy, théorie macroéconomique,2 eme édition , armand colin, paris , 1998.

[38]-Isabelle Joumard, Per Mathis Kongsrud, Young-Sook Nam et Robert Price, Améliorer le rapport cout-éfficacitté des dépenses publiques-l'expérience des payes de l'OCDE :, Revue économique de l'OCDE , n° 37, 2003/2 , p149.

34. SAMUELSON : Les Grands Courants de la pensée économique-OPU- Alger 1993- PP.475-476
35. Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004.
36. Laurence CUVILLIER, L'évaluation de l'efficacité de la dépense publique dans le contrôle de la gestion opéré par les chambres régionales des comptes, mémoire de DEA, université Lille 2..
37. FMI, Bulletin Economique N°6 Novembre/Décembre 2007.
38. Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, rapport sur la situation des droits économiques,sociaux et culturels en algérie
39. Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004
40. http://www.mf.gov.dz